


Distr.: General
14 March 2022

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي 

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص،
والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية،
والصناعة، والتكنولوجيا
الدورة الثانية
أديس أبابا (عبر الإنترنت)، ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٢٢

البند ٨ من جدول الأعمال*
النظر في تقرير الدورة واعتماده

تقرير عن الدورة الثانية للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص،
والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة،
والتكنولوجيا

أولا - افتتاح الدورة

ألف - مقدمة

١- عُقدت الدورة الثانية للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي،
والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة، والتكنولوجيا (اللجنة فيما يلي)، عبر الإنترنت يومي
٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٢٢. وكان موضوع الدورة هو: "التنمية الاقتصادية الأفريقية في مرحلة
ما بعد الجائحة: دور التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتكنولوجيا".

باء - الحضور

٢- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، إريتريا، إيسواتيني، أنغولا، أوغندا،
بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، توغو، الجزائر، جزر
القمر، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان،
سيراليون، الصومال، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار،



جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، ليسوتو، مالي، مصر، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا.

٣- وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن الجماعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤- وستُعَمَّم القائمة الكاملة للمشاركين بوصفها وثيقة معلومات.

جيم - كلمة الافتتاح

٥- أدلى رئيس مكتب اللجنة المنتهية ولايته بملاحظاته باسم اللجنة. وأثنى على مكتب اللجنة للعمل الشاق الذي قام به، رغم الظروف الذي اتسم بانتشار جائحة كوفيد-١٩. وشكر إثيوبيا على موافقتها على استضافة الدورة الثانية للجنة. وأعرب عن تقديره لما تحلى به المكتب المنتهية ولايته من قيادة والتزام. وذكّر الرئيس بأن اللجنة هيئة تُقدّم التوجيه بخصوص أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية فيما يلي). وذكّر أيضا أن الجائحة، رغم التحديات التي تشكلها، قد أتاحت العديد من الفرص، لا سيما على صعيد تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦- وبالنيابة عن الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، رحب مدير شعبة التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية بالمشاركين. وذكّر بأن اللجنة كُلفت بمراجعة عمل اللجنة الاقتصادية والقيام بدور منبر للحوار وبناء توافق الآراء من أجل حفز الجهود الإنمائية في مجالات تنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة، والتكنولوجيا. وذكّر أن اللجنة الاقتصادية تقدّم الدعم للشركاء (بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي) فيما يتعلق بعدة مشاريع، وشرعت في إجراء دراسات رئيسية، تماشياً مع طلبات اللجنة.

٧- وأدلى بالبيان الافتتاحي السيد فيتسومبرهان تسيغاي، نيابة عن وزير النقل في إثيوبيا. وأشار إلى الدورة الأولى للجنة التي عُقدت في عام ٢٠١٩ لتحديد الإجراءات ذات الأولوية للجنة قبل جائحة كوفيد-١٩. وذكّر السيد فيتسومبرهان أن آفاق التنمية في أفريقيا لا تزال واعدة، رغم التحديات التي تواجهها القارة، لا سيما في العامين الماضيين. وذكّر أن هناك العديد من الفرص البادية، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيرها من أطر التكامل الإقليمي القائمة على الصعيدين القاري والإقليمي.

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

٨- انتخب المشاركون البلدان التالية لتشكيل مكتب اللجنة، على أساس التمثيل الإقليمي بالتناوب:

الرئيس:	جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)
النائب الأول للرئيس:	مالي (غرب أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	المغرب (شمال أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	ناميبيا (الجنوب الأفريقي) ^(١)
المقرر:	أوغندا (شرق أفريقيا)

٩- وعقب انتخاب المكتب، شكر رئيسُ المكتب الجديد، ممثلُ جمهورية الكونغو الديمقراطية، منطقة وسط أفريقيا على ترشيح بلده لرئاسة المكتب للسنتين القادمتين. ثم نوّه بما قام به رئيس المكتب المنتهية ولايته من عمل ودور قيادي رائعين. فضلا عن ذلك، شكر اللجنة الاقتصادية على عملها المتميز، وأثنى على خبرتها وتجربتها، ورحب بالتوقعات المتعلقة باستمرار إحراز المزيد من التقدم على صعيد التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لا سيما في مجالات تمويل الهياكل الأساسية، والتكامل الإقليمي والتجارة، والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. والتزم بتزويد اللجنة الاقتصادية، طوال فترة رئاسته للمكتب، بكامل الدعم في تنفيذ برامجها.

ثالثا - النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل واعتمادهما

١٠- عرض الرئيس الجديد جدول الأعمال المؤقت للدورة. واعتمد جدول الأعمال بصيغته التالية:

- ١- افتتاح الدورة.
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.
- ٤- عرض الأمانة للتقارير التالية:

^(١) رهنا بموافقة البلد.

(أ) تطوير الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية في أفريقيا في مرحلة الجائحة؛

(ب) تسريع عملية إحداث التحوّل الاقتصادي في أفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة عن طريق الاستثمارات الإنتاجية وتحرير التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية؛

(ج) النهوض بالسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تسخير التكنولوجيات الناشئة لتحقيق النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة.

٥- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة: ”التنمية الاقتصادية الأفريقية في مرحلة ما بعد الجائحة: دور التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتكنولوجيا“.

٦- استعراض الخطتين البرنامجيتين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ المتعلقةتين بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة، والتكنولوجيا، فضلا عن أولويات الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٢.

٧- النظر في تقرير الدورة واعتماده.

٨- اختتام الدورة.

١١- اعتمد برنامج العمل دون تعديلات.

رابعاً - عرض التقارير من قبل الأمانة

ألف - تطوير الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية في أفريقيا في مرحلة الجائحة

١- العرض

١٢- سلط ممثل الأمانة الضوء على بعض الإنجازات الحاسمة والجهود والمبادرات الابتكارية التي تحققت في القارة لدعم التكامل الإقليمي في مجالي الهياكل الأساسية والطاقة، مشدداً على مسألتي تمويل القطاع الخاص للهياكل الأساسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ورغم التحديات والاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، فقد واصلت اللجنة الاقتصادية تنفيذ برامج ترمي لتعزيز بيئة الأعمال بغية تمكين القطاع الخاص من المشاركة والاستثمار في الهياكل الأساسية (في قطاعي النقل والطاقة بالأساس). وقد أظهرت الجائحة ما لتطوير الهياكل الأساسية من أهمية مركزية في الخطط الرامية إلى تحقيق التعافي في أفريقيا في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩.

٢- المناقشة

١٣- سلطت اللجنة الضوء على مسائل شتى متصلة أساساً بقطاعي النقل والطاقة. ومن جملة تلك المسائل التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق تقدم بشأن بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (بروتوكول لكسمبرغ)، والتفاوتات والاختلافات في المعايير التقنية المنطبقة على بناء السكك الحديدية في أفريقيا، وتمويل مشاريع تطوير الطاقة المستدامة والكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة أيضاً مسائل الرقمنة، وزيادة إدماج التكنولوجيا في سوق العمل، وارتفاع أسعار إنتاج الغاز والطاقة في أفريقيا. وأثنت اللجنة على الأمانة العامة للعمل الذي قامت به فيما يتصل ببرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وطلبت إليها مواصلة دعم تنفيذ البرنامج.

٣- التوصيات

١٤- طُلب إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي:

- (أ) تيسير الاستثمارات في النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري، وضمان ربط البلدان غير الساحلية بالساحل، وتعزيز تجارتها الدولية؛
- (ب) تنسيق الأطر التنظيمية والمؤسسية وجعلها متكاملة على الصعيدين الإقليمي والقاري، وضرورة إدماجها في النظم الوطنية؛
- (ج) وضع استراتيجيات للتكامل الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاختلالات التي لحقت بسلسلة العرض والطلب بسبب جائحة كوفيد-١٩؛

(د) وضع سياسات لتحسين الإنتاج المحلي وخفض تكلفة الطاقة وتطوير الهياكل الأساسية؛

(هـ) تشجيع استخدام التكنولوجيا المبتكرة لتحسين النقل والترابط التجاري عبر الحدود؛

(و) تصميم أطر تنظيمية لحماية القطاع الخاص وتحمل القطاعين العام والخاص معا مخاطر استثمارات الشركات التي تقام بينهما.

١٥ - وطلب إلى اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تحديد الأولويات وتهيئة الفرص الاستثمارية للمشاريع في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا عن طريق تعبئة الموارد المحلية وآليات التمويل المبتكرة؛

(ب) إجراء دراسات لتحديد الحلول التمويلية العملية فضلا عن الشركات بين القطاعين العام والخاص لسد الفجوة بين الاحتياجات الإنمائية والموارد المتاحة؛

(ج) دعم تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛

(د) مساعدة الدول الجزرية على تحسين خدمات النقل البحري التي تربطها بالقارة؛

(هـ) تحديد الآليات الكفيلة بتعزيز نقل التكنولوجيا في أفريقيا؛

(و) مواصلة دعم تعبئة الموارد من أجل تنفيذ المشاريع في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛

(ز) دعم الدول الأعضاء في تنفيذ قواعد ومعايير منسقة للسكك الحديدية في أفريقيا، وقوانين وإجراءات منسقة للنقل بوجه عام.

باء - تسريع عملية إحداث التحوّل الاقتصادي في أفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة عن طريق الاستثمارات الإنتاجية وتحرير التجارة في الخدمات ضمن إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

١ - العرض

١٦ - قدم ممثل الأمانة عرضا شدد فيه على الدور الكبير للاستثمارات الإنتاجية وتحرير التجارة في تحقيق التعافي الاقتصادي في أفريقيا من جائحة كوفيد-١٩، وما ينطوي عليه من آفاق إنمائية على المدى الطويل. فقد عجلت الجائحة بحوث انخفاض حاد في الاستثمارات المتدفقة إلى أفريقيا، وتسببت في تفويض ثقة المستثمرين. ويمكن لبروتوكول الاستثمار الملحق

بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (اتفاق المنطقة الحرة فيما يلي)، الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً، أن يزيد إلى حد كبير من مستوى تدفقات الاستثمار إلى القارة والاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية، وذلك عن طريق تنسيق قواعد الاستثمار في القارة. ومن خلال العمل مع الشركاء، من قبيل مفوضية الاتحاد الأفريقي، دعمت اللجنة الاقتصادية مختلف أنشطة الدعوة لإذكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة المعنيين بغية تيسير التكامل الإقليمي والتصديق على اتفاق المنطقة الحرة.

٢- المناقشة

١٧- أحاطت اللجنة علماً بالتقارير الثلاثة المقدمة وأقرتها. وكانت هذه التقارير قد أعدتها شعبة التكامل الإقليمي والتجارة التابعة للجنة الاقتصادية بناء على طلب اللجنة في دورتها الأولى المعقودة في عام ٢٠١٩. وشملت القضايا التي نوقشت الروابط القبلية والبعديّة للاستثمارات المستدامة بين الصناعات المضيفة وبقية اقتصادات البلدان المضيفة؛ وبطء وتيرة المفاوضات بشأن البروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات الملحق باتفاق المنطقة الحرة؛ وأهمية الروابط بين المفاوضات بشأن البروتوكولين المتعلقين بالتجارة في السلع والتجارة في الخدمات.

٣- التوصيات

١٨- طُلب إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) دعم الجهود التي تبذلها الأمانة لنشر التوصيات الواردة في التقارير الثلاثة، وتشجيع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الأخذ بها لاحقاً، والتأكد من جعل تلك التوصيات جزءاً من المفاوضات الجارية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) إقامة توازن دقيق أثناء وضع سياساتها الاستثمارية بين حماية المستثمر من جهة والتزامات المستثمرين والحق في التنظيم من جهة أخرى؛

(ج) منح الأولوية للفرص الاستثمارية تحقيقاً للقيمة المضافة وتربط سلسلة القيمة، والعمل، حيثما أمكن، على رسم مسار للتحويل من الاستثمارات عالية الانبعاثات إلى الاستثمارات منخفضة الانبعاثات.

١٩- وطلب إلى اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

(أ) مواصلة دعم الدول الأعضاء في بناء وتعزيز القدرات المتعلقة بقضايا الاستثمار المستدام والتجارة في الخدمات، لا سيما أثناء المفاوضات بشأن البروتوكولات ذات الصلة الملحقة باتفاق المنطقة الحرة؛

(ب) تحليل المسائل المتصلة بقطاعات بعينها والاحتياجات المحددة في التقارير الثلاثة المقدمة، واستخدام النتائج للاسترشاد بها في وضع الأطر القانونية والتنظيمية المتصلة بها على الصعيد الوطنية والإقليمية والقارية؛

(ج) زيادة الدعم الفني لإجراء تحليلات تتناول سلسلة قيمة الخدمات للدول الأفريقية الأعضاء، ومواصلة دراسة سلاسل قيمة إقليمية واعدة محددة.

(د) مواصلة تنفيذ الأبعاد الثلاثة للمبادرة الصيدلانية التي تركز على اتفاق المنطقة الحرة (عمليات الشراء المشتركة، والصناعة التحويلية المحلية، والمعايير وضمان الجودة) وتوسيع نطاق هذا التنفيذ، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين وتعزيزها.

جيم - النهوض بالسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تسخير التكنولوجيات الناشئة لتحقيق النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة

١- العرض

٢٠- قدّم ممثل الأمانة عرضاً عن تصميم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي مكنت البلدان الأفريقية من تسخير التكنولوجيات الناشئة للدفع بعجلة الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية. وأطلع العرض الدول الأعضاء على الجهود الكفيلة بالنهوض بعملية وضع السياسات في هذا المجال وتسخير ما تنطوي عليه التكنولوجيات الناشئة من إمكانيات لتوجيه التنمية في بلدانها على مسار مستدام.

٢- المناقشة

٢١- تركزت المناقشة على مبادرات اللجنة الاقتصادية الرامية إلى المضي في تحقيق التحوّل في الفضاء الرقمي، بما في ذلك إقامة معسكرات في مجال البرمجة للفتيات الأفريقيات، وإطلاق مركز للذكاء الاصطناعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضع منهج دراسي عام في مجال الذكاء الاصطناعي، وإطلاق تحالف الجامعات الريادية في أفريقيا، وإطلاق الشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها. وأشار المشاركون إلى أن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار كثيراً ما تفتقر إلى التخطيط للاستثمارات وأن وثيقة استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار الأفريقية لا تتضمن تقييماً شاملاً للمصادر المالية ومدى توافرها.

٣- التوصيات

٢٢- طُلب إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) تعزيز أو إنشاء مؤسسات من قبيل المجالس الوطنية أو مؤسسات مماثلة تكون معنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار ويرأسها مسؤولون على أعلى المستويات الحكومية لتقديم خدمات متواصلة ومناسبة من حيث التوقيت وواقعية على صعيد الريادة والدعم والرصد والتقييم؛

(ب) وضع خطط واستراتيجيات لتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار للاستفادة من التكنولوجيات الناشئة بالاستناد إلى أولويات وآليات تمويلية واضحة تمكّن من أعمال سياساتها وتحقيق تطلعاتها الإنمائية بفعالية وكفاءة؛

(ج) الاستفادة الكاملة من دليل اللجنة الاقتصادية بشأن صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وخرائط طريق الأمم المتحدة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بوصفها أدواتين للاسترشاد بهما في وضع السياسات وتنفيذها؛

(د) دعم مؤسساتها وتشجيعها على المشاركة الكاملة في تحالف الجامعات الريادية في أفريقيا الذي أطلق مؤخرا وفي الشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها، بوصفها أدواتين لتبادل المعارف وعاملين محرّكين لإحداث التحول الاقتصادي.

٢٣- وطلب إلى اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

(أ) مساعدة البلدان، عن طريق إطلاق الشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها، على تعزيز الترتيبات المؤسسية المطلوبة لتسريع عملية استحداث التكنولوجيا اللازمة لإنشاء معارف علمية وتكنولوجية وطنية وإقليمية سليمة وتسويقها ونشرها؛

(ب) المساعدة في المساعي التي تبذلها الدول الأعضاء لتوفير خطة مالية أو استثمارية واضحة وآلية تنفيذية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ج) مواصلة دعم الدول الأعضاء في بناء وتعزيز القدرات في مجال وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذ ورصد تلك السياسات، بما في ذلك وضع خرائط طريق متعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(د) إجراء بحوث دقيقة عن اتجاهات وممارسات تطوير التكنولوجيا ونقلها على الصعيدين المحلي والدولي، وعن النظم القانونية والتنظيمية في مجال التكنولوجيات الناشئة للاسترشاد بها في وضع السياسات والاستراتيجيات؛

(هـ) دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الرقمية وأنظمتها القانونية والتنظيمية وأدواتها وتطبيقاتها وفقا لاستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠)؛

(و) إجراء البحوث وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في مجال تكنولوجيات الطاقة الناشئة، نظرا لأهميتها من حيث الوفاء بالالتزامات على صعيد تغير المناخ، وإيجاد فرص عمل مراعية للبيئة، وتوسيع نطاق مجموعة مصادر الطاقة، وتوفير الطاقة النظيفة لـ ٦٠٠ مليون نسمة من سكان أفريقيا المحرومين من الكهرباء.

خامسا- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة: "التنمية الاقتصادية الأفريقية في مرحلة ما بعد الجائحة: دور التكامل الإقليمي والهياكل الأساسية والتكنولوجيا"

١- المناقشة

٢٤- أشار الاجتماع إلى أن أفريقيا، في سعيها إلى التعافي من الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-١٩، قد استجابت استراتيجيا من خلال جهودها للتكامل الإقليمي، ممثلة في إطلاق منصة الإمدادات الطبية الأفريقية، وفرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء اللقاحات، والشراكة من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا. واسترعى الاجتماع الانتباه إلى ارتفاع مستوى النفقات المتصلة بمكافحة تغير المناخ، التي ناهزت ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى ضرورة معالجة النقائص على صعيد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وإلى تفعيل اتفاق المنطقة الحرة. وقد بُذلت جهودٌ أيضا لتعزيز مساعي تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية والوطنية، رغم التحدي الكبير القائم من حيث التمويل وهو ما يتطلب اللجوء إلى طائفة من برامج الشراكة.

٢- التوصيات

٢٥- طُلب إلى اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

(أ) دعم تنمية القدرات الوطنية في مجال هيكلية عقود مشاريع الطاقة المتجددة وصياغتها والتفاوض بشأنها، مع أخذ التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية بعين الاعتبار؛

(ب) المساعدة في وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد من أجل استحداث قدرات وافية على نطاق واسع في مجال الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء.

سادسا- استعراض الخطتين البرنامجيتين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ المتعلقين بتطوير القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة، والتكنولوجيا، فضلا عن أولويات الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٢

٢٦- قدّم ممثل اللجنة الاقتصادية عرضا عن الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢ واستعرض أداء البرامج في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ في مجالات البرامج الفرعية الثلاثة التي

تقع ضمن اختصاص اللجنة، وهي: تطوير القطاع الخاص وتمويله؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ والتكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. وأثنى المشاركون على الأداء الممتاز الذي حققته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات البرامج الفرعية هذه، مثلما يتبين من منتجاتها البحثية المتميزة بشأن المواضيع ذات الصلة. وشددوا على أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يخص تغير المناخ، لا سيما عملها المندرج في سياق الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في شرم الشيخ، بمصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

سابعاً - النظر في تقرير الدورة واعتماده

٢٧- اعتمدت اللجنة التقرير مع إدخال بعض التعديلات وطلبت إلى الأمانة إدراج تلك التعديلات في التقرير النهائي وإحالته إلى المشاركين.

ثامناً - اختتام الدورة

٢٨- قدّم الموظف المسؤول عن شعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله ملاحظات ختامية، وشكر جميع المشاركين على ما أنفقوه من وقت. وتوجه بالشكر أيضاً إلى المكتب، وفريق اللجنة الاقتصادية من مختصّي الاتصالات، وموظفي اللغات وموظفي خدمات المؤتمرات، وحكومة إثيوبيا على ما قدموه من دعم في سياق تنظيم الدورة.

٢٩- وبعد ذلك، شكر رئيس المكتب جميع المشاركين على مساهماتهم في المداولات المثمرة التي جرت أثناء الدورة. وأثنى على موظفي اللجنة الاقتصادية لما بذلوه من عمل شاق في سياق تنظيم الدورة الثانية للجنة. ثم أعلن اختتام الدورة في الساعة السادسة والرابع من مساء يوم الأربعاء الموافق ٩ آذار/مارس ٢٠٢٢.